منظمة العفو الدولية
مكتب الاتحاد الأوروبي
رقم الوثيقة : IOR 61/023/2005
21 نوفمبر/تشرين الثاني 2005

Amnesty International
EU Office
Rue d'Arton 39-91
B-1000 Brussels

هاتف : 99 14 502 2 32+
فاكس : 86 56 502 2 32+
بريد إلكتروني : amnesty@aieu.be

10 سنوات من الشراكة الأوروبية – المتوسطية : آن الأوان لإصلاح الخلل في ميزان حقوق الإنسان

1. ملخص التوصيات

تشدد توصيات منظمة العفو الدولية المقدمة إلى قمة الشراكة الأوروبية – المتوسطية على أن حقوق الإنسان يجب أن تُعطى أخيراً أولوية حقيقية ضمن عملية برشلونة.

وينبغي على الدول الشريكة الخمس والثلاثين التي تجتمع في برشلونة إعادة تأكيد حقوق الإنسان كحجر زاوية في رؤيتها لمستقبل الشراكة الأوروبية – المتوسطية. وينبغي على الدول أن تتأكد من أن الجهود التي تبذلها لتعزيز أمن مواطنيها والتعاون بشأن جميع جوانب 'الهجرة غير القانونية' ستُبنى على الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتدعو منظمة العفو الدولية جميع زعماء الدول الخمس والثلاثين التي تؤلف الشراكة الأوروبية – المتوسطية إلى تجديد التزامهم بتعزيز حقوق الإنسان في دولهم وفي المنطقة ككل عن طريق التأكد من أن خطة العمل الخاصة بالسنوات الخمس المقبلة تتضمن :

- تركيزاً خاصاً على حماية حقوق الإنسان عند مكافحة الإرهاب وإدارة الهجرة؛
- آليات جديدة لحقوق الإنسان تمكّن الشركاء من المراقبة المنتظمة والفعالة للتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتطبيقها وللتعاون في ضمان تنفيذها؛
- مشاركة المجتمع المدني بكل حرية في عملية الشراكة الأوروبية – المتوسطية عن طريق ضمان حرية التعبير وتأليف الجمعيات وتعزيز منظمات المجتمع المدني المستقلة؛

- ضرورة تطبيق حقوق الإنسان داخل الشراكة الأوروبية – المتوسطية بصورة قاطعة على جميع الدول الشريكة الخمس والثلاثين بدون أي تمييز أو محاباة.

2. الإطار السياسي

عندما التقى وزراء خارجية دول الشراكة الأوروبية – المتوسطية في برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر/تشرين الثاني 1995 وأطلقوا الشراكة الأوروبية – المتوسطية، وُضع الإطار الإقليمي الجديد للتعاون على خلفية سياق سياسي يأمل بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وبعد انتهاء الحرب الباردة ومع التوقيع على اتفاقيات أوسلو للسلام حديثاً في حينه، بدت المنطقة تتجه على طريق المساعي وعمليات التقارب السياسية المتجددة.

وفي برشلونة، حدد الوزراء ثلاثة أهداف رئيسية للتعاون :

- تحقيق السلام والاستقرار بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية؛
- تعزيز الازدهار عن طريق إقامة شراكة اقتصادية ومالية؛
- تسهيل التفاهم المتبادل بين الشعوب من خلال شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية.

ومنحت حجارة الأساس الثلاثة هذه للشراكة الزخم الضروري لتعزيز الاتجاه السياسي الإيجابي.

وبعد مضي عشر سنوات، تغيرت البيئة السياسية تغيّراً هائلاً. فلم تتغير الشراكة بتوسيع الاتحاد الأوروبي واتباع سياسة جوار أوروبية أوسع وحسب، بل هيمنت على الأجندة السياسية في العام 2005 النـــزاعات وتزايد الضغوط لمكافحة الإرهاب ومحاربة 'الهجرة غير القانونية'. وبدا تحقيق الأهداف الأصلية، وبخاصة تلك المتعلقة بالسلام والاستقرار والتفاهم المتبادل بين الشعوب، أبعد مما كان عليه قبل عشر سنوات.

وهناك إقرار واسع على المستويين السياسي والمؤسسي على السواء بأن حقوق الإنسان ضرورية للشراكة. وكما صرّحت المفوضية في بيانها[1]، فإن تعزيز الإصلاح السياسي باتجاه حقوق الإنسان والديمقراطية مهم لتحقيق الاستقرار والأمن المستدامين. بيد أن هناك اتفاقاً عاماً على أن عملية برشلونة فشلت في تحسين أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة.

وفي العام 2005، تظل حقوق الإنسان تُنتهك على نطاق خطير ومنهجي في معظم الدول الشريكة المتوسطية. وفي الوقت ذاته تتعرض لضغط متزايد داخل الاتحاد الأوروبي مع تزايد انتهاك الحقوق الأساسية في مواجهة تحديات مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية على خلفية مقلقة من العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب.

وعوضاً عن معالجة المشكلة الأساسية المتمثلة في افتقار عملية برشلونة إلى حقوق الإنسان في خطتها من أجل المستقبل، يبدو أن مقترحات المفوضية تُخفض منـــزلة حقوق الإنسان بحيث تقتصر على المؤتمرات والجهود التعليمية. ورغم أهميتها، إلا أنها لا يمكن أن تتسم بالفعالية إلا إذا استُخدمت جنباً إلى جنب مع الجهود التي تبذل لاحترام حقوق الإنسان وإقامة العدل بصورة جيدة في جميع دول الشراكة الأوروبية – المتوسطية، وليس عوضاً عن هذه الجهود.

ومن أجل إحياء الوعود الأصلية لعملية برشلونة، ترى منظمة العفو الدولية أنه يجب استيفاء الشروط التالية :

- يجب إدراج حقوق الإنسان بصورة حازمة ومباشرة على الأجندة السياسية، مدعومة بآليات تنفيذ كافية وإطار زمني واضح؛

- يجب أن تستند تدابير مكافحة الإرهاب إلى مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية؛
- يجب أن تتماشى جهود الحد من الهجرة مع المعايير الدولية لحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين؛
- أجندة حقوق الإنسان لدى الشراكة الأوروبية – المتوسطية هي تبادلية بالأساس، إذ ينبغي على كلا الطرفين أن يواجها نواحي قصورهما على أساس المسؤولية المشتركة.

3. شركاء الشراكة الأوروبية – المتوسطية : القصور عن ضمان حقوق الإنسان

أصدرت منظمة العفو الدولية خلال السنوات العشر الماضية تقارير عديدة تبين بالتفصيل القصور الصارخ لعملية برشلونة عن ضمان حقوق الإنسان.

وفي دول جنوب البحر المتوسط، يشمل هذا القصور: استمرار استخدام الاعتقال التعسفي، والمحاكمات الجائرة والتعذيب، وعقوبة الإعدام في معظم الدول، والقيود الشديدة المفروضة على حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات، واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، وعدم حل قضايا "الاختفاء"، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في عدد من الدول، وانتهاكات حقوق المرأة، وتفشي ظاهرة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تمثل القصورعن ضمان حقوق الإنسان في أنماط الاستخدام المفرط للقوة وسوء المعاملة، وحتى التعذيب من جانب الموظفين الرسميين، الذي غالباً ما يتسم بعناصر قائمة على التمييز وإفلات الجناة من العقاب؛ والاعتقال غير القانوني، والإعادة القسرية لطالبي اللجوء، والمساومة على مبادئ مهمة لحقوق الإنسان عند إعداد تدابير مكافحة الإرهاب.

ورغم الالتزام المعلن للاتحاد الأوروبي بتعزيز "احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية" في تعاونه الدولي مع الدول الثالثة، فقد تقاعس عن التدخل والتطبيق الفعال لبند حقوق الإنسان في المادة 2 المشتركة من الاتفاقيات سواء على الدول الشريكة أو على الدول الأعضاء فيه. وعلاوة على ذلك، فإن التقاعس عن معالجة انتهاكات حقوق الإنسان من جانب كل دولة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يجعل منه ككل متواطئاً؛ ولا يمكن إلا أن يقوض سلطته السياسية والأخلاقية في إثارة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان مع الدول الثالثة.

وضمن عملية برشلونة، تلاحظ منظمة العفو الدولية بقلق المفارقة المتمثلة في أنه بينما يطور الاتحاد الأوروبي أطراً، ويخصص موارد ملموسة لتعزيز حقوق الإنسان، فإنه يتسامح إزاء ممارسات أضعفت حماية حقوق الإنسان في الدول الشريكة أو يغض الطرف عنها. وبالمثل تُصدّر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أجنداتها التقييدية المتعلقة بمكافحة الإرهاب و'الهجرة غير القانونية'، فتضعف فعلياً حماية حقوق الإنسان في الدول الشريكة، فضلاً عن طموحها في تقديم حلول دائمة للتحديات التي يُمثلها الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

4. محاربة الإرهاب : انحسار حقوق الإنسان

أعلنت أطراف إعلان برشلونة صراحة أن "السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط، يشكل زخراً مشتركاً تتعهد بتعزيزه وتمتينه بكافة الوسائل المتوافرة لديها". والتزمت أيضاً "بتعزيز تعاونها لمنع الإرهاب ومحاربته، وبخاصة عن طريق التصديق على الصكوك الدولية التي وقعتها وتطبيقها، والانضمام إلى هذه الصكوك، واتخاذ أية تدابير مناسبة أخرى."

وكان مؤتمر وزراء خارجية دول الشراكة الأوروبية – المتوسطية الذي عُقد في بروكسيل في أكتوبر/تشرين الأول 2001 الأول بعد مأساة 11 سبتمبر/أيلول التي وقعت في الولايات المتحدة. وفي ختام المؤتمر، "أعرب الوزراء عن تنديدهم الكامل بالإرهاب في أي مكان من العالم (...) ورحبوا باعتماد القرار 1373 (2001) الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي استهدف القضاء على كافة أشكال الدعم للإرهاب، وتعهدوا على وجه السرعة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذه".

وتندد منظمة العفو الدولية بدون قيد أو شرط أو تحفظ بالهجمات التي تشن على المدنيين وتدعو إلى تقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة. ويترتب على الدول واجب اتخاذ تدابير لمنع الهجمات ضد المدنيين والوقاية منها؛ والتحقيق في هذه الجرائم؛ وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة في إجراءات عادلة، والتأكد من دفع تعويضات سريعة وكافية إلى الضحايا. وتقر منظمة العفو الدولية أنه في أعقاب هجمات 11 سبتمبر/أيلول وغيرها من الهجمات التي وقعت في عدد من دول الشراكة الأوروبية – المتوسطية، كان لزاماً على الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين مراجعة التشريعات والتدابير الأخرى؛ بهدف ضمان عدم تكرار هذه الهجمات وحماية أولئك الخاضعين لولايتهم القضائية.

بيد أنه ضمن إطار الشراكة الأوروبية – المتوسطية، طغت تدابير مكافحة الإرهاب على الأجندات الأخرى وحقوق الإنسان بصفة خاصة. ومع تعثر الشراكة السياسية والأمنية بسبب الأزمة المحتدمة في الشرق الأوسط، يبدو أن مكافحة الإرهاب تشكل الأرضية المشتركة الوحيدة لتعزيز الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين. وينعكس هذا في أجندات الاجتماعات السنوية لوزراء الخارجية، وبحقيقة أن جميع اتفاقيات الشراكة الأخيرة (اعتباراً من العام 2000) تتضمن بنداً محدداً حول الإرهاب. وبلغ هذا التركيز المتزايد أوجه في برنامج العمل الخمسي للمفوضية الأوروبية الذي طُرح في الذكرى السنوية العاشرة للشراكة الأوروبية – المتوسطية والذي يحول القتال ضد الإرهاب والهجرة غير النظامية إلى عنصرين أساسيين في الشراكة.

وقد كرر مجلس الأمن الدولي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة وزراء مجلس أوروبا، من جملة هيئات أخرى، إيضاح الضرورة القصوى لتأكد الدول من أن تنفيذ جميع تدابير مكافحة الإرهاب يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين. وفي البيانات الرسمية، أيد أيضاً الاتحاد الأوروبي بثبات مبدأ عدم إمكانية وجود أمن بدون حقوق الإنسان، ونأى بنفسه عن تصوير حقوق الإنسان كعائق في وجه الحماية الفعالة من الأفعال الإرهابية عوضاً عن أن تكون شرطاً مسبقاً للأمن الحقيقي.

بيد أنه وسط حمّى المبادرات الأخيرة لمحاربة الإرهاب في كل من الاتحاد الأوروبي وما وراءه، يكاد يغيب مفهوم حقوق الإنسان وسيادة القانون كأساس للأمن الحقيقي. ومع ازدياد التركيز السياسي على تدابير مكافحة الإرهاب، وقعت أجندة حقوق الإنسان ضحية 'للسياسة الواقعية' التي وُضع تصور خاطئ لها، حيث جرت تنحية الواجبات الدولية المترتبة على الدول، ليس هذا وحسب، بل أيضاً تجاهل الدور الحيوي الذي تؤديه حقوق الإنسان في تسوية النـــزاعات وتحقيق الاستقرار طويل الأجل.

ويساور منظمة العفو الدولية قلق شديد إزاء تقاعس الاتحاد الأوروبي، حتى الآن، في سياساته وتشريعاته المتعلقة بمحاربة الإرهاب في التعامل الصحيح مع القضية الخطيرة لحماية الحقوق الأساسية. وعملياً لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عادة تجاهل انتهاكات حماية الحقوق داخل الاتحاد، بينما يتم إيلاء قدر ضئيل جداً من الاهتمام بانتهاكات

حقوق الإنسان التي قد تنجم عندما يعاد المتهمون إلى دولهم الأم أو إلى دول ثالثة. وهي تشمل الدول الشريكة في الشراكة الأوروبية – المتوسطية.

وعند دراسة الكم الهائل من مبادرات مكافحة الإرهاب على مستوى الاتحاد الأوروبي منذ 11 سبتمبر/أيلول 2001، تبين لمنظمة العفو الدولية وجود تقصير خطيرة إزاء حقوق الإنسان في الرد القانوني الجنائي للاتحاد الأوروبي على الإرهاب، بينما يتم التغاضي عن القوانين والممارسات المثيرة للشبهة والخاصة بمكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الدول الشريكة في الشراكة الأوروبية – المتوسطية.

وقد استخدم العديد من الشركاء في الشراكة الأوروبية – المتوسطية ذريعة 'الحرب على الإرهاب' لتعزيز تدابير قمعية ضد المعارضين السياسيين والأقليات والمواطنين عموماً أو بدء العمل بها. وتتضمن قوانين مكافحة الإرهاب تعاريف فضفاضة تُستخدم لتجريم الممارسة المشروعة للحقوق في حرية التعبير وتأليف الجمعيات وقمع المعارضة السياسية ونشطاء حقوق الإنسان. ولا تهدد الآليات المطبقة على محاربة الإرهاب معايير حقوق الإنسان وحسب؛ لكنها تحبط أيضاً عمليات ومبادرات ديمقراطية مهمة. وداخل الاتحاد الأوروبي، هناك خطر حقيقي في أن تؤدي سياسات مكافحة الإرهاب، بالطريقة التي تُطبّق فيها عملياً، إلى نشوء إحساس بالغربة لدى قطاعات المجتمع التي يمكن أن تشعر بأنها مستهدفة بصورة مجحفة.

وتشكل القيم المشتركة لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون حجر الزاوية في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. ويقوض التقاعس عن معالجة النواقص الملموسة على صعيد حقوق الإنسان في الداخل مصداقية الاتحاد الأوروبي عندما يحاول تعزيز حقوق الإنسان في الخارج. وما لم يتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات فعالة لمعالجة نواحي القصور الخاصة به، وتقاعس الدول الأعضاء عن التقيد بالواجبات الدولية المترتبة عليها بالنسبة لحقوق الإنسان، فلن يفقد مصداقيته وسلطته بشأن قضايا حقوق الإنسان مع شركائه في الشراكة الأوروبية – المتوسطية وحسب، لكنه يقوض أيضاً بشكل خطير الأهداف المهمة لسياسته الخارجية والأمنية المشتركة ككل.

5. إدارة الهجرة : التكلفة الإنسانية لأوروبا القلعة

في ضوء الحوادث المأساوية التي وقعت في الأشهر الأخيرة في منطقة البحر المتوسط، وثّقت منظمة العفو الدولية أدلة على وجود نمط متسق لانتهاكات حقوق الإنسان في هذه المنطقة يرتبط باعتراض سبيل الرعايا الأجانب واعتقالهم وطردهم، بمن فيهم الأشخاص الذين ينشدون الحماية الدولية.

وتشكل سلسلة الأحداث التي وقعت عند الحدود الجنوبية لأوروبا أدلة ملموسة على أن ممارسات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تُعرّض سلامة النظام الدولي للاجئين للخطر. ورغم حدوث تراجع حاد في طلبات اللجوء في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تشعر هذه الدول نفسها بإغراء متزايد للتملص من التزاماتها الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين ونقل المسؤولية إلى الدول الثالثة المجاورة حيث يُحتمل أن تكون المسؤولية وقابلية الإنفاذ والمساءلة عن الحماية الفعالة في حدها الأدنى في أفضل الأحوال، وحيث إن ممارسات الدول تجاه اللاجئين والمهاجرين تنتهك أيضاً في أغلب الأحيان حقوقهم الإنسانية. وتشمل هذه الدول الشركاء في الشراكة الأوروبية – المتوسطية.

وإلى جانب 'أزمة الحماية' هذه، ألقت هذه الأحداث الضوء على 'أزمة هجرة' كبرى ضمن إطار الاختلال الصارخ المتواصل للتوازن بين الدول الشمالية والجنوبية. وفي تقييم تأثير سياسات الاتحاد الأوروبي على الدول المجاورة، ما من

شك في أن الطريقة التي تجري فيها 'مكافحة الهجرة غير القانونية' تنطوي على خطر مفاقمة المشاكل المرتبطة بالهجرة غير النظامية وليس التخفيف من وطأتها. ويضغط الافتقار إلى التضامن الحقيقي، مقروناً بالممارسات المسيئة على الهدف المعلن للاتحاد الأوروبي بإيجاد حلول دائمة والتصدي للأسباب الجذرية. ويقوض مصداقية الاتحاد الأوروبي وشرعيته في مطالبة الآخرين بتحمل أعباء ليس مستعداً هو لقبولها.

وتقر منظمة العفو الدولية بمبادرات أخيرة مثل برامج الحماية الإقليمية التي نفذها الاتحاد الأوروبي لتعزيز حماية اللاجئين في دول المنشأ ودول المرور المؤقت (الترانزيت). بيد أنه بينما يُنظر إلى إبقاء اللاجئين بالقرب من مناطقهم الأصلية على أنه حل سحري من منظور الحكومات الأوروبية، فإن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين ربما يؤثر تأثيراً ضاراً على الاستقرار السياسي للمجتمعات المضيفة. ويجب استخدام عملية برشلونة كإطار لإقامة حوار متواصل وعلني حول 'الحماية الإقليمية'. وتعريف ما يشكل حماية فعالة وتحديد من المسؤول عن تقييم احتياجات اللاجئين هما من الأمور المحورية في النقاش.

بيد أن إسهام الاتحاد الأوروبي في تعزيز نظام اللاجئين لا يجوز أن يقتصر على المساعدة القانونية والمالية والتقنية المقدمة إلى الدول الثالثة. بل يجب أن يُترجم أيضاً إلى ممارسة عملية باتخاذ تدابير تضامنية محسوسة مع الدول التي تواجه صعوبات شديدة في إعداد مرافق استقبال وبرامج دمج مناسبة، وغالباً ما تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. وفي هذا السياق، قد تشكل فرص التوطين الموسعة داخل دول الاتحاد الأوروبي تطوراً يلقى الترحيب بالنسبة للاتحاد وإسهاماً ملموساً في الحماية الدولية.

وتتمثل الخطوة المهمة الأخرى في إعداد أدوات للحالات الطارئة تسمح للاتحاد الأوروبي بالتدخل بصورة سريعة وفعالة عندما تواجه دولة مجاورة أزمة إنسانية أو أزمة هجرة هائلة. وقد تتراوح هذه الأدوات بين الأدوات المالية الكافية وبين فريق خبراء مشترك يمكنه المساعدة في تسيير طلبات اللجوء وتحديد الجماعات المعرضة للانتهاكات. ويجب توجيه هذه الأدوات نحو حماية الأشخاص وليس التركيز على القيود الحدودية.

ومن الأمور المحورية للنقاش أيضاً التزام متجدد نحو الأمم المتحدة والحاجة إلى زيادة قدرتها على منع الأزمات الإنسانية والسياسية وحلها. ويشكل الدعم المالي والسياسي الأكبر للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عنصراً مهماً في تعزيز حماية اللاجئين وإيجاد حلول دائمة.

وقد سلطت الأزمة الأخيرة الضوء على الحاجة لمبادرة الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تعزيز حماية حقوق المهاجرين. ويعاني المهاجرون الذين يعملون بصورة غير قانونية في الاتحاد الأوروبي من الاستغلال الاقتصادي وهم ضحايا للتمييز وكراهية الأجانب. وحتى الآن استهدفت سياسة الاتحاد الأوروبي لمحاربة الهجرة غير النظامية أشخاصاً بصورة أساسية عن طريق مقاربة تحركها القيود، ولا تتوافر بعد مقاربة متماسكة لمسألة استغلال العمالة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن نقطة الانطلاق لإجراء مناقشة حول إدارة الهجرة الاقتصادية يجب أن تكون حقوق العمال المهاجرين التي يجب أن تستند بحزم إلى مبادئ عدم التمييز والمساواة أمام القانون. وعلاوة على ذلك، يجب أن تسعى سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة الاقتصادية إلى منع استغلال جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم والقضاء على هذا الاستغلال وتوفير آليات تكفل مساءلة الذين يتحملون مسؤولية الانتهاكات.

وبينما صادقت أصلاً معظم الدول الأطراف في عملية برشلونة غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المهاجرين وأفراد عائلاتهم للعام 1990، إلا أن معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تعمل بموجب هذه الاتفاقية. ولكي يحصل العمال المهاجرون على حماية شاملة، تدعو منظمة العفو الدولية الاتحاد الأوروبي إلى تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية العمال المهاجرين، بما فيها النص الاختياري للمادة 77 المتعلقة بالشكاوى الفردية.

6. سبل المضي قدماً : تجدد التركيز على حقوق الإنسان والديمقراطية

التزمت حكومات دول الشراكة الأوروبية – المتوسطية بالعمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعبَّر توقيعها عن إرادة سياسية على تطوير سيادة القانون والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحريات أساسية، مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات الانضمام إليها. وفي المناخ السياسي الراهن، فإنه من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يعمل الاتحاد الأوروبي كداعية قوي لمعايير حقوق الإنسان في علاقاته مع الشركاء في الشراكة الأوروبية – المتوسطية، وأن يُطبق تلك المعايير بصورة دقيقة ومنهجية على سلوكه.

احترام حقوق الإنسان في جميع دول الشراكة الأوروبية – المتوسطية

لإحياء بعد حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية – المتوسطية كمسألة ذات أولوية، يجب إدراج حقوق الإنسان بحزم على الأجندة السياسية لجميع المنتديات ذات الصلة، مع إعداد آليات محسوسة وتطبيقها باتساق دون محاباة لتنفيذ بند حقوق الإنسان في اتفاقيات الشراكة والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في خطط العمل التي توضع بموجب سياسة الجوار الأوروبية.

- يجب أن تكلف قمة الشراكة الأوروبية – المتوسطية التي تُعقد في نوفمبر/تشرين الثاني المؤتمر الأوروبي–المتوسطي المقترح الخاص بحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي الذي يُعقد في العام 2006 بمهمة التحقق من التقدم المحقق والمشاكل القائمة حتى الآن وتصميم إطار عمل من أجل السنوات الخمس المقبلة يشمل :
  - ✧ مراجعة سنوية لأوضاع حقوق الإنسان في كافة دول الشراكة؛
  - ✧ أولويات للإجراءات التصحيحية تستند إلى علامات قياس متفق عليها؛
  - ✧ مشاركة كاملة للمجتمع المدني تستند إلى التمتع دون عراقيل وقيود بحرية التعبير والاشتراك في الجمعيات؛
  - ✧ جعل حقوق الإنسان جزءاً أساسياً من جميع مجالات التعاون، بما فيها التجارة والتعليم والأمن.
- ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يضع حداً للتحيز القائم في عملية برشلونة حتى الآن والذي يتم بموجبه التركيز على انتهاكات حقوق الإنسان في دول الشركاء المتوسطيين فقط.

احترام حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب

- ينبغي على جميع الدول الشريكة أن تكفل تقيد جميع تدابير تعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب تقيداً كاملاً بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين.

احترام حقوق الإنسان في إدارة الهجرة

- ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يعد مقاربة شاملة للهجرة ويكفل احترام سلامة النظام الدولي لحماية اللاجئين، فضلاً عن الحقوق الإنسانية الأساسية لجميع المهاجرين بصرف النظر عن وضعهم القانوني.

هوامش :

1. "الذكرى السنوية العاشرة للشراكة الأوروبية – المتوسطية : برنامج عمل لمواجهة تحديات السنوات الخمس المقبلة"، المفوضية (2005) 139 نهائي